تطوير التعليم وبناء مجتمعنا الجديد

للدكتورة نازلى صالح أحمد

كلية البنات ـ جامعة عين شمس

واجهت مصر موقفاً قد يكون فريداً من نوعه يوم ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ ، موقفاً أثبت أن التخطيط العلمى السليم وتحديد الهدف وإعداد الوسائل المناسبة لتحقيقه والاستخدام الأمثل لهذه الوسائل هو الطريق لمواجهة المشكلات وتحقيق الأهداف ؛ وإذا كان هذا الأسلوب قد نجح فى حرب أكتوبر ، فليس معنى هذا أنه أسلوب قاصر على الحروب وحدها ، لكن جميع مجالات الحياة على إختلاف صورها وأنواعها وحجمها وأهميتها تحتاج إلى مثل هذا التخطيط ، والتعليم يعتبر أهم مجال ينبغى أن يخطط له بالأسلوب العلمى .

وفى ضوء نتائج حرب ٦ أكتوبر وضح أن بلادنا مصر ، بل وبلاد العالم العربى والافريقى كله ، قد انتقلت فجأة من آمال مغلقة وهدف واحد هو إزالة آثار العدوان الصهيونى على العالم العربى ، إلى آمال واضحة باسمه ، وأهداف كبيرة ومسئوليات جسام . وقد كان التخطيط قبل ٦ أكتوبر يجرى ونفسية الشعب مكبوتة ومتألمة نتيجة احتلال أراضينا ونتيجة ما يقاسيه الشعب من حرمان حيث يكرس كل إمكانياته للمعركة ونتيجة نظرة من العالم لشعب مصر مضللة من أثر كبوة عارضة . ولكن التخطيط لما بعد ٦ أكتوبر سيكون فى ضوء شعب انتصر واستعاد عزته وكرامته ؛ وفى ضوء مجد يبدو أمامه مفتوحاً ، وفى ضوء نظرة إكبار وإعزاز من جميع دول العالم . لقد وجدت مصر نفسها بعد ٦ أكتوبر أمام تحديات ليس لها إلا مواجهتها ، ووجدت نفسها أمام بناء مجتمع جديد ، وأمام مسئوليات قيادية للعالم العربى والافريقى وأمام الدخول فى مجال الدول المتقدمة المؤثرة فى المجالات الدولية ، وأمام وحدة عربية كبرى لمصر دورها الحاسم فيها .

مسئولية مصر بعد ٦ أكتوبر :

مصر مطالبة الآن بتعمير بلادها ومدنها التى خربت ، ليس فقط للوصول بها إلى ما كانت عليه ، بل للوصول بها إلى مستوى يتقارب مع الدول المتقدمة ، ليس فى مجال تعمير المبانى فحسب ولكن فى مجال تعمير المجتمع كله .

مصر مطالبة الآن بتعمير مدنها واستغلال صحاريها واستزراعها ، هى مطالبة بإنشاء المصانع وتشغيلها بأقصى طاقاتها ، وإدخال صناعات حديثة وضخمة مسايرة بذلك التقدم العلمى الصناعى المذهل فى عصر العلوم والتكنولوجيا ، مصر مطالبة الآن بالتخطيط لا ستثمارات ضخمة لأموال غير محدودة للدول العربية وغيرها — مصر مطالبة ليس فقط بالاحتفاظ بقوتها العسكرية بل وزيادتها وتنميتها وتطويرها لتكون درع الوقاية للبلاد العربية كلها . فمصر لا تقتصر مسئوليتها على حماية وطنها الأكبر وهو الوطن العربى والإفريقى ومساندة الدول التى تسعى لنيل استقلالها ، ولتأخذ مكانتها بين دول العالم وتكون مؤثرة فيه ، بل إن مصر مطالبة الآن أيضا بالتعاون الدولى فى مختلف مجالاته ، وأن تشغل مكانتها المرموقة بحكم موقعها وإمكانياتها ؛ مصر مطالبة أولا وقبل كل شىء برفع دخلها القومى ومستوى معيشة ذلك الشعب الصبور ذو الكبرياء .

كل المطالب السابقة ينبغى أن يخطط لها تخطيط علمى دقيق ، تخطيط شامل فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية ، وهذا يتطلب تحديد إمكانياتها المادية والبشرية والأسلوب الأمثل لاستخدام هذه الامكانيات مع تنبؤات بالمستقبل واحتياجاته حتى يمكن استثمار كل الامكانيات أقصى استثمار للحصول على أكبر عائد .

دور التعليم بعد ٦ أكتوبر :

والتعليم يعتبر من أهم مجالات الاستثمارات ذات العائد الأكيد والكبير ، بل هو العامل الأساسى لمواجهة مثل المشكلات السابقة ، بل يمكن القول أن بدونه لا يمكن بأى عامل آخر تحقيق الأهداف ، فهو العامل الأساسى وغيره من العوامل هى عوامل مساعدة . وقد استغلته الدول المتقدمة كلها ، ذات الامكانيات والموارد المادية الكبيرة ووصلت به إلى ما هى عليه الآن من تقدم ، كما استخدمته دول ذات

إمكانيات محدودة ووصلت به أيضاً إلى مستوى مرموق ، لم يكن لغير التعليم والعلم أن يوصلها إليه .

والتعليم فى مصر ليس مطالباً بمعجزات ، بل هو مطالب بمواجهة صعاب وتخطيها ؛ مطالب بتخطيط علمى تربوى سليم ورسم أسلوب منظم دقيق للتنفيذ ، وممارسة هذا التنفيذ ممارسة دقيقة وفق متطلبات طرأت جعلت شعور كل فرد فى الأمة يحس بالمستقبل بعد أن كان هذا المستقبل وراء ساتر يحجب الرؤية ؛ التخطيط للتعليم ينبغى أن يغير أهدافه ويحددها متطلعاً للمستقبل فى ضوء متغيرات فى مجتمع أصبح شعاره الإقدام والحزم ، والأمل والعزم ، التخطيط للتعليم الآن مطالب بالتطور السريع السليم لمسايرة العصر وتحقيق أمل المجتمع بعد النصر ؛ التخطيط للتعليم مطالب الآن بدراسة دقيقة للقوى البشرية كما وكيفاً ، فهى أهم العناصر المؤثرة على التطور ؛ والتخطيط للتعليم الآن مطالب بتحديد الموارد الطبيعية وخبرة الأبناء لتنمية هذه الموارد واستثمارها ؛ والتعليم الآن مطالب بزيادة الكفاية الإنتاجية للفرد وإكسابه المهارة والخبرة والقدرة على التحرك الوظيفى تبعاً لظروف التغيرات التى حدثت .

مسئولية التعليم الآن هى إعداد الجيل الذى سيحمل أمانة المستقبل ، وسيقع على أكتافه واجب استمرار رسالة النهضة والتقدم .

لم يعد مقبولا أن يكون التخطيط للتعليم بعيداً عن الإنتاج ، فالربط بين الإنتاج والتعليم ضرورى لكليهما ؛ حيث أن العنصر الأساسى فى الإنتاج هو الطاقة البشرية المدربة والقادرة على الإنتاج بكفاءة لزيادة هذا الإنتاج وإدارة العمل بأسلوب علمى يحقق أكبر عائد ممكن ؛ وإعداد هؤلاء الأفراد بهذه المواصفات هو مسئولية التعليم ، وهى مسئولية صعبة ودقيقة ، وهى مسئولية تفوق إنشاء المبانى والمصانع وتسبقها ، فإعداد الفنيين والمهنيين ذوى المواصفات المطلوبة فى الوقت المناسب وبالأعداد المناسبة وفى المواقع المناسبة مسئولية التعليم أولا وأخيراً . وهذا هو الذى أخرج التعليم نهائيا فى الدول المتقدمة من نطاق الخدمات إلى نطاق الاستثمار وأصبح لازماً الربط بين إعداد العاملين وخطة التنمية عند التخطيط الشامل للتعليم

ولم يعد مقبولا من أجهزة تخطيط التعليم فى بلادنا أن تغفل دراسة ما اتبعته الدول المتقدمة فى مجال التعليم ، ليس بغرض نقل نظمهم ومناهجهم مباشرة ، ولكن

للاستفادة من تجاربهم ونواحى القوة والضعف فيها. وأسلوب مواجهتهم للمشاكل وحلها ، وفى ضوء ذلك يمكن تطوير خططنا وبرامجنا الدراسية ومكوناتها وفق الاتجاهات الحديثة: مع وضع نظم مبرمجة للاستفادة من مختلف الطاقات المتاحة داخل الوحدات التعليمية وخارجها .

وبلادنا فى مواجهة المتطلبات الملحة والعاجلة منها وعدم كفاية الإمكانيات لمواجهة هذه المتطلبات ، ينبغى عليها أن تخطط لإجراء ثورة تكنولوجية فى التعليم، فالمدرسة وحدها لم يعد فى طاقتها تحمل المسئولية كلها لمواجهة متطلبات الواقع الحالى ، وأصبح من الضرورى أن تستمر عملية التعلم داخل العمل وخارج المدرسة، فى فترة سن التعليم وبعدها بل طول الحياة ، ويجب أن يهيأ الأفراد ليكونوا قادرين على تعليم وتثقيف أنفسهم ،وهذا كله يتطلب تطويراً شاملا ليس فقط فى المقررات الدراسية والكتب المدرسية بل وفى الإشراف والإدارة والوسائل والميزانية مع برمجة فى التنفيذ للحصول على أعلى كفاية ممكنة .

الربط بين التعليم العام والفنى والمهنى :

يتجه العالم الآن نحو تمهين التعليم العام ، ولا ينبغى ونحن بصدد تطوير التعليم فى بلادنا أن نتأخر عن البدء فى ذلك . فتدريب التلاميذ تدريباً مناسباً فى التخصصات الفنية الإنتاجية أمر ضرورى فى مدارس التعليم العام ، حيث تعد هذه المدارس جزءاً كبيراً من التلاميذ لمواجهة الحياة مباشرة ، وقد تكون هذه المواجهة بعد المرحلة الابتدائية وقد تكون بعد المرحلة الاعدادية أو الثانوية ، وليس فقط تلاميذ التعليم العام هم الذين يحتاجون إلى هذا التدريب بل أن طلبة الجامعات وخريجيها لفى أشد الحاجة إلى مهارات وخبرات فى غير تخصصاتهم ، تفيدهم فى حياتهم المنزلية والوظيفية . فالآلة الكاتبة مثلا أساسية الآن للجميع وكذلك ميكانيكا السيارات ودراسة الكهرباء والزراعة وغير ذلك مفيد وهام الآن لكل فرد ، رجالا كانوا أم نساء ، سواء كان ذلك للاستغلال الشخصى فى أعمال توفر له جزءاً من إنفاقه ، أو لإشباع ميوله وهواياته واستغلال أوقات فراغه استغلالا مفيداً .

وهذا كله يحتاج إلى إعادة دراسة للسلم التعليمى والمناهج والكتب والخطط الدراسية والوسائل والأبنية المدرسية وغير ذلك حتى يمكن تعميم التعليم العام تدريجياً .

التعليم الفنى :

التعليم الفنى بصفة خاصة له أهمية كبيرة فى التخطيط لمستقبل البلاد فى ظروفنا الحالية ، وهذا النوع من التعليم يلقى اهتماماً كبيراً فى العالم كله الآن ، ويظهر ذلك جلياً فى تخصيص العديد من المؤتمرات الدولية للنهوض به ، وحتى توصيات المؤتمرات التى تبحث فى تطوير التعليم عامة تركز على هذا النوع من التعليم أيضاً.

وعند التخطيط لتطوير التعليم الفنى ينبغى الرجوع إلى الدراسات الخاصة بالعمالة ،ماضيها وحاضرها وتنبوءات مستقبلها ، ذلك كله فى ضوء المتغيرات التى تواجهها البلاد الآن ، حتى يمكن الربط بين متطلبات خطط الإنتاج فى المستقبل وحاجات العمالة لهذا الإنتاج ، ذلك كله لمدد كبيرة لا ينبغى أن تقل عن عشرين عاماً مثلا ، وأن يخطط للتعليم الفنى فى ضوء الخطة الشاملة للدولة والإنتاج والعمالة والتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى يمكن التنبوء بحدوثها بالأسلوب العلمى ، وأن يؤخذ فى الاعتبار عند التخطيط الفنى أولويات تتناسب مع الحاجات الفعلية للمهن التى سيكون لها تأثير أكبر على الإنتاجية ، وذلك يكون استثمار الامكانيات المادية والبشرية فى التعليم الفنى استثماراً سليما وعائده يتناسب مع متطلبات العصر الذى نعيش فيه .

وفى هذا المجال ، فإن إجراء بحوث لتصنيف المهن ومواصفاتها ومستوى المهارة فى كل منها ومعدلات الأداء العملى ، له أهمية كبيرة ، ولا ينبغى أن نستمر على استخدام المواصفات السابقة ،لأنها يمكن أن تكون قد تغيرت فى ضوء التقدم المهنى فى العالم .

وقد اتجهت توصيات المؤتمرات الدولية فى جنيف منذ سنوات إلى الاهتمام بالتعليم الفنى المهنى ، وآخر هذه التوصيات ما جاء فى مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣ عن أهمية التركيز فى التعليم على التدريب المستمر فى العمل المنتج طيلة الحياة . كما أوصى المؤتمر أيضاً بأهمية التنسيق بين سياسات التعليم والتدريب والعمالة وأهمية

التنسيق بين سياسات التعليم والتدريب والعمالة وأهمية إسهام ممثلين لسائر قطاعات المجتمع وإيجاد صلة قوية بين سوق العمالة ووجوب ربط التعليم العام والفنى والمهنى فى نظام متناسق مرن .

وإذا كانت المؤتمرات الدولية على مدى سنوات طويلة سابقة تنادى بالاتجاهات السابقة فإن مصر فى موقعها الحالى وهى تقوم الآن بتطوير نفسها لمواجهة مسئوليتها ينبغى عليها فى ميدان التعليم أن تدرس بعناية هذه الاتجاهات الجديدة ولكن ينبغى عليها أولا أن تحدد مشكلاتها وترتب هذه المشكلات وفق أولويات تتفق مع الأهمية والاحتياج ، وأن يكون التخطيط للتعليم فى ضوء الاحتياجات الفعلية والإمكانيات وبحيث لا تأخذ الدراسات التطبيقية العملية الشكل التقليدى ، وبحيث لا تطغى التدريبات الإنتاجية على الأغراض التربوية حتى لايترتب على ذلك الأداء انخفاض مستوى التعليم ، ويحرم التلاميذ من المعرفة العملية المنظمة ، كما ينبغى أن لا يهمل الاتجاه نحو جدية الإنتاج ، فليس هناك تعارض بين التربية والإنتاج فى التعليم ، ويتحقق ذلك إذا اعتنى بوضع الخطط والمناهج بعناية ،حتى يمكن للتعليم ربط المواد العملية والتربوية بدراسة الإنتاج فى ضوء الواقع والحقيقة .

بعض مشكلات التعليم فى مصر :

ينبغى هنا أن نشير إلى مشكلات قائمة ، وهذه المشكلات تستحق أولوية فى المعالجة ومن هذه المشكلات أنه لازال يوجد أنواع من التعليم لا ترتبط باحتياجات البلاد الحالية وطبيعى أن أصبح البعد أكثر اتساعاً بعد حرب رمضان ، فهناك توسع فى أنواع من التعليم لا تحتاج إليها البلاد فى النمو الاقتصادى المطلوب (مثل بعض الصناعات فى التعليم الصناعى ، وقصور فى أنواع منه تحتاج إليها البلاد فى توسعها الاقتصادى المنتظر .

كما أنه لا يعقل أن يظل عدم التوازن بين تعليم البنات وتعليم البنين موجوداً حتى الآن وأن يستمر هذا بعد ٦ أكتوبر وأن تظل نسبة كبيرة تبلغ نصف قوى الشعب وهو المرأة متخلفة فى التعليم .

وكذلك فان عدم التوازن بين التعليم العام والتعليم الفنى لا ينبغى أن يستمر أكثر من ذلك إذا كنا جادين فى النو الاقتصادى بمعدل يسمح بتحقيق الآمال ، وأمامنا الدول المتقدمة كلها وقد استغلت هذا المجال أقصى استغلال وعاد عليها بعائد مرموق .

وينبغى أن يدرس موقف التعليم الابتدائى وربطه بالبيئة : فبرامج التعليم الابتدائى فى الريف ينبغى أن تكون غيرها فى المدن ، بحيث يكون التعليم وظيفياً ونفعياً للتلاميذ وأن تساعد المدرسة تلاميذها على الارتفاع بمستوى القرية وعدم التعالى عليها ، واحترام العمل اليدوى والارتباط بالأرض وتقديسها .

ولا زال التعليم الثانوى عندنا يؤهل للنجاح فى الامتحانات التى تؤهل لدخول الجامعات والمعاهد العليا ، وينبغى كذلك معالجة الفجوة بين التحسين العددى والتحسين النوعى فى التعليم فى هذه المرحلة .

ومن المهم أيضاً معالجة مشكلة عدم التوازن بين التعليم العملى والنظرى وذلك وفق متطلبات العمل والإنتاج فى البلاد .

كل المشكلات التى أشرنا إليها وغيرها تتطلب تنمية الأجهزة الإدارية والتخطيطية المشرفة على التعليم والمخططة له حتى تقترب من مستوى المسئولية التى ألقيت عليها ، وتتقارب من مستوى مثيلاتها فى البلاد المتقدمة . وتتطلب مواجهة المشكلات السابقة أيضاً استكمال النقص فى إعداد وتحسين نوعيتهم وتدريبهم على دراسات تطبيقية عملية ، وكذلك استكمال المبانى المدرسية المناسبة والتجهيزات والمعدات وإنشاء الورش البسيطة ، وإعداد مزارع وحدائق بسيطة مناسبة للمدارس .

والمتطلبات السابقة كبيرة وكثيرة ولا ينبغى أن يلقى العبء كله على المدرسة ، بل ينبغى مشاركة قطاعات العمل فى تدريب الطلاب ، وأن تتحمل المصانع والمؤسسات مسئوليتها فى ذلك سواء بتدريب الطلبة أثناء الدراسة أو فى استمرار تثقيف العاملين بها طوال حياتهم الوظيفية للارتفاع بمستوى كفايتهم وتطويرهم وفق تطور متطلبات العمل .

ولا يمكن أن يستمر أسلوب التعليم فى مستقبلنا كما هو قائم الآن ، بل ينبغى التوسع فى استخدام الوسائل التعليمية وتحسين الكتاب المدرسى ، وينبغى كذلك إعداد دراسات ودورات تدريبية متخصصة فى الإدارة حتى يتمكن القائمون بهذه

الإدارة من الاستخدام الأمثل لإمكانيات مدارسهم وإداراتهم التعليمية ، وأن تعطى المدارس حرية ومرونة فى الإشراف والتحرك وفق المتغيرات التى تواجهها الوحدة التعليمية سواء فى التدريب العملى والتربوى أو فى التدريب الإنتاجى.

وفى ضوء التجارب التى قامت بها دول كثيرة فى مجال تعديل السلم التعليمى يمكن الانتفاع بذلك ، وفى مصر الآن محاولات للتجريب على المجالات العملية وضم المرحلتين الابتدائية والإعدادية فى ثمان سنوات بدلا من تسع سنوات ، وفى ضوء نتائج التجريب يمكن التوسع تدريجياً فى هذا المجال .

وعلى العموم فمطلوب من الأجهزة التعليميةبعد ٦ أكتوبر أن تسرع فى الدراسة والبحث والتخطيط لمدد طويلة فى ضوء خطة التنمية ومتطلبات الوطن المصرى والعربى والأفريقى والدولى مع وضع أولويات للاصلاح ، والاستعانة بكل القوى البشرية واستغلالها،واستغلال الإمكانيات المادية المتاحة وتنظيم هـذه الاستعانة والاستفادة منها لتحقيق أهدافنا التعليمية والقومية فى ضوء التغير الذى حدث نتيجة لحرب رمضان .

والتعليم العالى يحتاج إلى إعادة نظر ، فمسئوليته إذا كانت فى الماضى كبيرة ، وهو الذى أعد الجيل الذى انتزع للبلاد والسيادة.فإن مسئوليته فى ظروف بلادنا الحالية أكبر ، فهو المسئول الآن عن إعداد القيادات التى ينبغى أن تتولى عملية بناء المجتمع الجديد . لن يعد مقبولا فى المستقبل أن تظل الجامعة والمعاهد العليا أماكن لتكديس الطلاب للحفظ وأداء الامتحانات ، ولن يعد مقبولا استمرار عدم التوازن بين اعداد الذين أتموا الدراسة الثانوية والذين يلتحقون بهذه الجامعات والمعاهـد ، أو عدم التوازن بين الأعداد الموجودة فى الكليات والمعاهد ، والإمكانيات المتاحة بها من أساتذة ومعامل وتجهيزات ، أو عدم التوازن بين المتخرجين من المعاهد والجامعات واحتياجات المواقع المختلفة للعمل بحيث لايستفاد من كل خريج فى المكان المناسب له أو تنتهى الدراسة العالية بالكلية إلى أعمال لم يؤهلوا لها ، . ولن يعد أولا وقبل كل شىء أن يقبل من الكليات والمعاهد أن تبتعد عن أن تكون مركزاً للبحث والتجريب ،وأن تهيأ لها كل الإمكانيات لنجاح الأبحاث ،فتقدم الدول فى جميع المجالات مرتبط بمقدار نجاح علمائها فى أبحاثهم وتجاربهم ،واستغلال نتائج هذه الأبحاث استغلالا تطبيقياً للارتفاع بمستوى أفراد الشعب .